

## أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان (دراسة تجريبية)

الباحث / سعد ادور سعد غطاس<sup>1\*</sup>، الأستاذ الدكتور / عبد الله عبد العظيم هلال<sup>2</sup>، الأستاذ الدكتور / حازم محفوظ نويجي<sup>3</sup>

\* لباحث دكتوراه - كلية التجارة - جامعة دمنهور  
<sup>2</sup> رئيس قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية  
<sup>3</sup> أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة - جامعة دمنهور

### Article Info

#### Article history:

Received : July – November 2021

Received in revised form : July – November 2021

Accepted : July – November 2021

DOI: 10.46988/ICAF.01.12.2021.022

### ملخص

تقوم حوكمة الشركات على أربعة آليات رئيسية هي لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية والمراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية ولقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية نمواً واضحاً، كما اتسع مجال عملها وتزايد اعتراف الإدارة العليا بمختلف المنشآت بأهميتها في تحقيق أنشطة الحماية والدقة والكفاءة والالتزام بتعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة وبالرغم من كون المراجعة الداخلية أحد أهم آليات حوكمة الشركات، إلا أن المستخدم الخارجي لا تتوفر له أي معلومات صادرة من المراجعة الداخلية، وذلك بخلاف ما يحدث مع باقي آليات حوكمة الشركات الأخرى (Holt, 2019)؛ Holt & Dezoort, 2009؛ Archambeault et al, 2008)؛ وهو ما قد يزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح المختلفين في سوق المال ويؤدي ذلك إلى عدم التطبيق الجيد للحوكمة التي من أهم مبادئها "الإفصاح والشفافية"، وليس فقط الإفصاح المالي عن أداء المنظمة، ولكن الإفصاح عن ممارسات الحوكمة وآلياتها. ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى الحاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها إجمالاً عاماً في جمهورية مصر العربية، ودراسة أثر الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية على قرارات منح الائتمان والمتمثل في (حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة). ولتحقيق هدف البحث تم استخدام التصميم التجريبي (1×2) الإفصاح / عدم الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية وقرار منح الائتمان، وتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام عينه مكونه من 95 مشارك من موظفي البنوك العاملين في أقسام الائتمان، وقد تم تصميم وتوزيع قائمة التجربة على أفراد العينة بصورة عشوائية للتعرف على آراء منحي الائتمان المشاركين في الدراسة نحو تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرارات منح الائتمان. وتشير النتائج إلى أن هناك حاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية، كما أن هناك اتفاق على أهمية المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية المقترح، وكذلك هناك تأثير للإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان، حيث أثبتت نتائج الدراسة التجريبية أن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر بشكل إيجابي على قرار منح الائتمان. وتفيد نتائج هذه الدراسة في القول بوجود حاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، قرارات منح الائتمان، حوكمة الشركات

### 1. مقدمة

اعتبر معهد المراجعين الداخليين أن وظيفة المراجعة الداخلية واحدة من أربع ركائز لحوكمة الشركات وهذه الأطراف الأربعة تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، تربطهم علاقات تعاونية سواء داخل الشركة كـمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، أو خارجها كالمراجعة الخارجية، وفي سياق ذلك أصبح المراجعون الداخليون يمثلون خط الدفاع الأول ضد الإفصاح المضلل وأية أخطاء غير متعمدة نتيجة ضعف الرقابة الداخلية أو متعمدة بسبب الغش. ليس هذا فقط، بل أصبح من الضروري أن تقدم المراجعة الداخلية الآن، خاصة بعد صدور قانون Sox قيمة أكبر للشركة فهي لديها الفرصة لتتولى أكثر من دور استراتيجي بما يؤدي إلى تحسين استثمارات الشركة في الالتزام بتقديم قيمة حقيقية إلى حملة الأسهم والإدارة، بل يجب على إدارة المراجعة الداخلية أن يكون اهتمامها الأول هو توليد القيمة المضافة للشركة.

ولقد كان نقص الشفافية وعدم المساءلة السبب وراء انهيار الشركات والازمات (Teoh, 2014)، ولكنه كان أيضاً السبب الرئيسي للخروج برؤية جديدة لأحكام الرقابة وتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث تم وضع معايير لزيادة الشفافية، والمصادقية، تحقيق الاطمئنان للمساهمين، وتحقيق الاستقلالية بدءاً من رئيس مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، حتى أدنى مستوى للعاملين فيها (محمد، 2012).

ولقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية نمواً واضحاً، كما اتسع مجال عملها وتزايد اعتراف الإدارة العليا بمختلف المنشآت بأهميتها في تحقيق أنشطة الحماية والدقة والكفاءة والالتزام بتعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة وبالرغم من كون المراجعة الداخلية أحد أهم آليات حوكمة الشركات، إلا أن المستخدم الخارجي لا تتوفر له أي معلومات صادرة من المراجعة الداخلية، وذلك بخلاف ما يحدث مع باقي آليات حوكمة الشركات الأخرى. وهو ما دفع نحو التوجه إلى دراسة مدى امكانية الإفصاح الخارجي عن المراجعة الداخلية، والعوائد المتوقعة منه (محمد، 2011؛ كمال، 2012؛ خليل، 2015؛ أبو الغيط، 2017؛ Holt, 2019؛ Boyle et al, 2015؛ Huq, 2014؛ Holt & Dezoort, 2009؛ Archambeault et al, 2008).

ونتيجة لما سبق بدأت الأنظار تنجس بقوة في الوقت الحاضر نحو المراجعة الداخلية في محاولات جادة لدعم وتقوية دورها في الكشف عن ومنع أوجه القصور والغش والاحتيال وتحسين ثقة أصحاب المصالح الخارجيين من مساهمين وأصحاب السندات والبنوك ومانحي الائتمان في التقرير المالي وبيئة الأعمال بشكل عام، ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب نقل المعلومات من المنشأة إلى المستخدمين بطريقة عادلة وملائمة، وتعتبر التقارير أحد أهم وسائل الإفصاح للمستخدمين الخارجيين حيث يقوم الإفصاح بالربط بين المنشأة والعالم الخارجي، ويتمثل دورة في توفير المعلومات الهامة عن المنشأة وتوصيلها للمستخدم بهدف تمكينه من اتخاذ القرارات التي تستند على المعرفة، وقد زادت أهمية الإفصاح بشكل كبير نظراً لزيادة عدد المستخدمين وتنوعهم، وقد تزايد اهتمام الباحثين بالإفصاح مؤخراً، وخاصة بعد صدور مبادئ حوكمة الشركات حيث يمثل الإفصاح والشفافية أحد أهم تلك المبادئ. واستكمالاً للخط البحثي في مجال المراجعة الداخلية، فإن الدراسة الحالية تهتم بتأثير الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان.

### 1.1. مشكلة البحث

تقوم حوكمة الشركات على أربعة آليات رئيسية هي لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية والمراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية وتقوم الأطراف المسنولة عن الآليات الثلاثة الأولى بتقديم تقارير عن المهام التي قاموا بها ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها، أما الآلية الرابعة والخاصة بالمراجعة الداخلية فلا يتوافر بشأنها أي تقرير، حيث لا يوجد أي إلزام بالتقرير عن وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك طبقاً للقوانين والقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في العديد من الدول ومنها جمهورية مصر العربية. ومن ثم فإنه لا يتوافر أي معلومات عن وظيفة المراجعة الداخلية لأصحاب المصلحة الخارجيين. وكتطور جديد في هذا السياق وإضافة غير مسبوقه للمراجعة الداخلية طالبت العديد من الكتابات بضرورة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية مباشرة للأطراف الخارجية من أصحاب المصالح، (محمد، 2011 ؛ كمال، 2012؛ خليل، 2015؛ أبو الغيط، 2017 ؛ Holt, 2019 ؛ Boyle et al, 2015 ؛ Huq, 2014 ؛ Archambeault et al, 2008 ؛ Holt & Dezoort, 2009) حيث أكدت تلك الدراسات على وجود حاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها، إلى أصحاب المصلحة الخارجيين - على اختلاف رؤيتهم - من مستثمرين وماتحي انتمان ومساهمين ومقرضين، وذلك لأن توافر هذه المعلومات لأصحاب المصلحة الداخليين وعدم قدرة أصحاب المصلحة الخارجيين على الوصول إلى أو الحصول على هذه المعلومات يتسبب في حدوث نوعاً من عدم تماثل المعلومات التي تتاح لكلا النوعين من أصحاب المصالح، وهذا النوع من عدم تماثل المعلومات يتعارض مع الشفافية التي تمثل المبدأ الأساسي لحوكمة الشركات.

ومن هنا فإن هناك حاجة إلى وجود تقرير عن مهنة المراجعة الداخلية يتم الإفصاح عنه ضمن التقارير المالية، وعلى الرغم من ظهور الاتجاه الذي يدعو إلى الإفصاح عن هذه التقارير إلا أنه لا يوجد تقارير عن وظيفة المراجعة الداخلية يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها في جمهورية مصر العربية، كما لا يوجد دراسة إختبارية لأثر هذا الإفصاح على قرار منح الائتمان في جمهورية مصر العربية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإجابة نظرياً وتجريبياً على الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية؟ وما هو حقيقة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية؟
- ما المقصود بالإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية؟ ومدى حاجة أصحاب المصلحة الخارجيين إلى الإفصاح عن هذه التقارير؟
- ما هي القيمة المضافة من الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية وهل يدرك مانحو الائتمان في مصر هذه القيمة؟
- ما مدى تأثير الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان؟

### 1.2. أهمية ودوافع البحث

يكتسب هذا البحث أهمية لكونه يتناول قضية مهنية لم تلق الاهتمام والبحث الكافي في مصر، رغم حاجة أصحاب المصالح لها، وكذلك نظراً لحدائثة موضوع الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية وما تحتويه تلك التقارير من معلومات، وقلة الدراسات التي درست هذا الموضوع، بالإضافة إلى ما يثار من جدل حول المنافع التي من المتوقع أن تعود على المستخدمين الخارجيين والجهات التي تقوم بإعداد تلك التقارير من هذا الإفصاح وفي المقابل الاعباء المتوقعة المرتبطة بالجهات التي تقوم بإعداد تلك التقارير لغرض الإفصاح الخارجي. لذا فإن الأمر يستدعي تحليل وتقييم ودراسة الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان في البيئة المصرية.

### 1.3. فروض البحث

في ضوء المشكلة التي يتناولها البحث، والأهمية التي يمثلها، فإن هذا البحث يسعى إلى اختبار الفروض التالية:

**الفرض الرئيسي H1: يؤثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية إيجابياً على قرارات منح الائتمان.**

ويمكن اختبار ذلك الفرض من خلال تقسيمه لمجموعة من الفروض الفرعية، على النحو التالي:

**H1a:** يوافق مانحو الائتمان على حجم فرض أكبر في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.

**H1b:** يوافق مانحو الائتمان على معدل فائدة أقل في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.

**H1c:** يعطى مانحو الائتمان فترة استحقاق أكبر في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.

**H1d:** يطلب مانحو الائتمان ضمانات أقل للفرض في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.

### 1.4. منهجية البحث

قام الباحث في الجانب العملي باختبار فروض الدراسة. ولقد تم استخدام الحالة التجريبية في هذا البحث نظراً لاتساع استخدامها في العديد من الدراسات الهامة التي تتعلق بالإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية (Boyle, et al., 2015 , Boyle, 2012 , Holt & Dezoort, 2009). وذلك من خلال حالة تجريبية تتكون من مجموعة من الأسئلة لاختبار فرض البحث الرئيسي والفروض الفرعية وتوزيعها على مانحي الائتمان في البنوك التجارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية، وذلك لاختبار أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان.

### 1.5. حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان، لذا تتناول الدراسة الحالية وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات، ولن يتم تناول الآليات الأخرى إلا بما يؤدي إلى تحقيق هدف البحث. كما تتناول الدراسة الحالية وظيفة المراجعة الداخلية في إطار الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية دون التعرض لتفاصيل عمل هذه الوظيفة داخل الشركة، وإنما في إطار تأثيرها على أقسام هذا التقرير وقرارات مستخدمي. وأيضاً يخرج عن نطاق البحث الأثر على قرارات الاستثمار وغيرها من القرارات التي يمكن أن تتخذ من قبل كافة الأطراف أصحاب المصلحة بخلاف مانحي الائتمان فقط.

### 1.6. خطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث ومعالجة مشكلته في ضوء حدوده سوف تستكمل خطة البحث على النحو التالي:

- 1/7: طبيعة ومفهوم المراجعة الداخلية
- 2/7: دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات

- 3/7: المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية  
 4/7: الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية  
 5/7: طبيعة ومفهوم قرارات منح الائتمان  
 6/7: علاقة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية بقرار منح الائتمان:  
 7/7: منهجية البحث وتصميم الدراسة التجريبية  
 8/7: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

## 2. طبيعة ومفهوم المراجعة الداخلية

تطورت المراجعة الداخلية في مطلع القرن الحالي، إلى أن أصبحت الآن أداة لرقابة شاملة مانعة ومستمرة تشغيلية وإدارية ومالية من جانب الإدارة على كافة عمليات وأنشطة الشركة، فقد اتجهت ممارسات المراجعة الداخلية الحديثة نحو دور متطور للمراجع الداخلي في خدمة الإدارة وأصبح مستقلاً تنظيمياً ومؤهلاً ومدرباً يركز على مساعدة الإدارة في إدارة المخاطر، وممارسة الحوكمة، بجانب تقديم خدمات استشارية وتوكيدية وتقويمية لهذه الإدارة (على، 2010).

ولقد حظيت المراجعة الداخلية بالكثير من الاهتمام من قبل العديد من واضعي التشريعات المحاسبية والهيئات المهنية والتنظيمية، وذلك لدورها البارز في تحقيق جودة التقارير المالية وما يحققه ذلك من مزايا سواء للمنشأة أو الإدارة أو الأطراف الأخرى ذات المصالح. حيث أكدت العديد من الدراسات (Alzeban, 2019؛ Gebrayel et al, 2018؛ Fettry, 2017؛ Abbott, 2016؛ Arum, 2015) أن جودة وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر بشكل إيجابي وهام على جودة التقارير المالية للشركات.

وارتبط تطور دور المراجعة الداخلية بتطور بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة مما فرض عليها القيام بأدوار حديثة لخدمة وظائف الإدارة، ويتضح ذلك من تعريف معهد المراجعين الداخليين (IIA) والذي عرف المراجعة الداخلية بأنها: "توكيد مستقل وموضوعي وأنشطة استشارية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. وهي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال وضع نظام منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة" (IIA, 2017).

وبذلك فإن معهد المراجعين الداخليين (IIA)، قد أوضح في هذا التعريف أن المراجعة الداخلية لا تقتصر فقط على مراجعة النشاط المالي والإداري كما هو معتاد، وإنما أصبحت نشاطاً يضيف قيمة للمنشأة، و عرف القيمة المضافة للمراجعة الداخلية بأن "نشاط المراجعة الداخلية يؤدي إلى إضافة قيمة للمنشأة عندما يقدم تأكيداً موضوعياً ووثيق الصلة ويسهم في فعالية وكفاءة نظام الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة" (IIA, 2017).

وقد تبع تطوير هذا المفهوم تطوير معايير المراجعة الداخلية لتؤكد على الجوانب الحديثة المختلفة للمراجعة الداخلية الواردة في هذا التعريف، وتتبع أهمية معايير المراجعة الداخلية، من أنها تشكل الإطار العام لوظيفة المراجعة الداخلية، بحيث يكون إطاراً مرجعياً، يحدد المسؤوليات المهنية، ويجعل المستفيدين منها يتقنون في العمل الذي يؤديه المراجع الداخلي، وقد أخذ معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين على عاتقه مهمة تطوير معايير المراجعة الداخلية وفقاً لما يستجد من أحداث مع مرور الزمن، و عرف المعيار بأنه "إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير المراجعة الداخليين يحدد متطلبات أداء نطاق عرض من أنشطة المراجعة الداخلية وتقييم أداء المراجعة الداخلية"، وقد وضع الهدف من وضع المعايير، وحدد الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة المراجعة الداخلية، وضع إطار أداء أنشطة المراجعة الداخلية وأساس لقياس هذا الأداء، وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة (IIA, 2017).

وقد أصدر معهد المراجعين الداخليين معايير المراجعة الداخلية عام 1978، حيث قام المعهد من خلال هذه المعايير بالتعريف عن مهنة المراجعة الداخلية وتوضيح مسؤوليات المراجع الداخلي، وتم تعديل هذه المعايير عام 1993، وتم تعديلها مرة أخرى في عام 2010 وقام المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA, 2017) بإصدار معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في نسختها الأخيرة، وفقاً لأخر تعديلاته في هذا الشأن وذلك إشارة إلى أهم التطورات التي طرأت عليها وذلك للتقييم والإسهام في تحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة، وذلك لإضافة قيمة للمراجعة الداخلية وتم العمل بهذه المعايير في أول يناير 2017. وفيها تم تقسيم المعايير إلى مجموعتين رئيسيتين هما، معايير الخصائص أو الصفات اللازم توافرها، ومعايير الأداء (IIA, 2017).

## 3. دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من جانب الباحثين والتجمعات المهنية للمحاسبة والمراجعة بصفة عامة، ومن جانب منشآت الأعمال بصفة خاصة، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات، وترجع تلك الأزمات في معظمها إلى عدم كشف الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة (أبو طالب، 2019).

وأوضحت دراسة (Maria, 2012) أن المراجعة الداخلية تلعب دوراً فعالاً في حوكمة الشركات وذلك من خلال تقديم الأنشطة الاستشارية والتأكيدية، ولذلك يجب أن يتميز المراجع الداخلي بوضع مناسب، واستقلال تنظيمي وأن يكون لديه المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة، وبالتالي يتم تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية وتقييم فعالية دورها في حوكمة الشركات بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على حوكمة الشركات من خلال تحسين جودة التقارير المالية المنشورة وتحسين فعالية الأداء.

واعتبر معهد المراجعين الداخليين أن وظيفة المراجعة الداخلية واحدة من أربع ركائز لحوكمة الشركات وهذه الأطراف الأربعة تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، تربطهم علاقات تعاونية سواء داخل الشركة كمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، أو خارجها كالمراجعة الخارجية وفي ضوء ذلك فقد أشار معهد المراجعين الداخليين إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية يجب أن تساعد وتضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الحوكمة في تعزيز القيم والأخلاق المناسبة داخل الشركة، وضمان فعالية الأداء الإداري والمساءلة داخل الشركة، والتنسيق بين الأنشطة التي يقوم بها كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي والإدارة التنفيذية، وذلك من خلال توصيل المعلومات للملاءمة إلى كل هذه الأطراف (IIA, 2017).

ومع اتساع دور المراجعة الداخلية عن الدور التقليدي لها، فقد تحولت من كونها أداة للرقابة الداخلية لتصبح أشمل من هذا، فلم تعد قاصرة على المراجعة المالية أو التحقق من سلامة الأصول واكتشاف الغش والتلاعب فقط، بل امتد دورها ليشمل التعريف بالمخاطر المحيطة بالمنشأة ومساعدة الإدارة في التعامل معها، وأيضاً تقديم الاستشارات اللازمة للإدارة فيما يخص الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة بالمنشأة (أبو الغيط، 2017).

فقد أكدت العديد من الدراسات (Raiborn et al, 2017؛ Abdullah et al, 2018؛ Kontogeorgis, 2018؛ Zou, 2019؛ Vadasi, 2019) أن جودة وظيفة المراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات، حيث تقوم المراجعة الداخلية بدور هام في تطبيق حوكمة الشركات فهي تقوم بمساعدة الإدارة ومجلس الإدارة لتحقيق أهداف الشركة، وضمان إدارة فعالة والإبلاغ عن المعلومات التي تتعلق بوجود مخاطر للجهات المختصة، وتعزيز القيم الأخلاقية للعاملين في الشركات، وتقليل مخاطر الفساد الإداري، وتقديم التوصيات والإرشادات لمعالجة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

#### 4. المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية

أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المنشآت وتعدد أعمالها ووظائفها وصعوبة إدارتها وتعدد مشاكلها، وقد واکب ذلك تطور في مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية، وكلما كبر حجم المنشأة ازدادت الحاجة إلى توافر نظام مراجعة داخلية فعال والتي يجب أن تمارس على كل أوجه نشاطات المنشأة إذا أن وجودها أصبح أمراً ضرورياً وحتماً لكل عملية من عمليات المنشأة، ولذلك كان لزاماً على الجهات المعنية إدراك تلك التغيرات ومدى حاجة المنشآت لوجود إدارة للمراجعة الداخلية (على، 2017).

باستقراء واقع المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية يمكن القول أن المراجعة الداخلية ما زالت لم ترتقي إلى درجة المهنية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود تنظيم مهني مسئول عن تنظيم عمل المراجعة الداخلية في مصر (شحاتة، 2013)، فعدم وجود جهة مهنية مسؤولة تعمل على تنظيم عمل المراجعة الداخلية وما ترتب عليه من عدم وجود معايير وإرشادات ودستور أخلاقيات يلتزم به المراجعين الداخليين عند القيام بأعمال المراجعة الداخلية في مصر، أدى إلى انخفاض الاهتمام بالمراجعة الداخلية وضعف الوعي بأهمية دورها في ضبط أداء الشركات في بيئة الأعمال المصرية (على، 2017).

وقد أكدت الدراسات التي إهتمت باختبار واقع المراجعة الداخلية في الشركات المصرية على أن المراجعة الداخلية في مصر ما زالت تعاني على أرض الواقع من مشكلات عديدة. حيث أثبتت دراسة (Ebaid, 2011) أنه ما زالت هناك شركات مقيدة بالبورصة ليس لديها إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، كما أثبتت الدراسة أن الشركات التي لديها إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية تعاني من العديد من المشكلات أهمها ضعف مستوى الاستقلال التنظيمي، وضعف مستوى دعم الإدارة، وضعف مستوى تأهيل فريق المراجعة، ضعف التفاعل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، كما أكدت الدراسة على أن معظم إدارات المراجعة الداخلية في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة تركز على أداء الأنوار التقليدية لها وبخاصة المراجعة المالية، ومراجعة مدى الالتزام بالرقابة الداخلية دون التوسع والإهتمام بالأدوار الجديدة.

وقد اتفقت دراسة (شحاتة، 2013) مع دراسة (Ebaid, 2011) أن معظم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ليس لديها إدارة مستقلة تنظيمياً للمراجعة الداخلية، وأكدت الدراسة أن بعض الشركات لديها إدارة مراجعة داخلية تابعة للمدير المالي أو لرئيس الحسابات، وفي شركات أخرى تكون تابعة للجنة المراجعة. وكذلك أكدت الدراسة على وجود فجوة في التنظيم المهني للمراجعة الداخلية نظراً لعدم وجود جهة مهنية مسؤولة عن تنظيم عمل المراجعة الداخلية في مصر، وكذلك وجود فجوة معايير نظراً لعدم وجود معايير ملزمة تحكم عمل المراجعة الداخلية، وأيضاً وجود فجوة ممارسة نظراً لجمود وتخلف الممارسة الفعلية للمراجعة الداخلية في مصر وتركيزها على الدور التقليدي لها دون التوسع في الأدوار الحديثة.

#### 5. الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

ظهر مؤخراً إتيجه يدعو إلى الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية لأصحاب المصلحة الخارجيين، (محمد، 2011؛ كمال، 2012؛ خليل، 2015؛ أبو الغيط، 2017؛ Holt, 2019؛ Boyle et al, 2015؛ Holt & Dezoort, 2009؛ Archambeault et al, 2008) حيث أكدت تلك الدراسات على وجود حاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها، إلى أصحاب المصلحة الخارجيين - على اختلاف رؤيتهم - من مستثمرين ومناحي ائتمان ومساهمين ومقرضين. وذلك لأن التأكيد المقدم من قبل المراجعة الداخلية لا يقل أهمية عن تأكيد المراجعة الخارجية (Ackermann et al, 2016).

وكتطور جديد في هذا السياق وإضافة غير مسبوقه للمراجعة الداخلية طالبت العديد من الكتابات الأجنبية بضرورة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية مباشرة للأطراف الخارجية من أصحاب المصالح وذلك لأن توافر هذه المعلومات لأصحاب المصلحة الداخليين وعدم قدرة أصحاب المصلحة الخارجيين على الوصول إلى أو الحصول على هذه المعلومات يتسبب في حدوث نوعاً من عدم تماثل المعلومات التي تتاح لكلا النوعين من أصحاب المصالح (Archambeault et al, 2008). وهذا النوع من عدم تماثل المعلومات يتعارض مع الشفافية التي تمثل المبدأ الأساسي لحوكمة الشركات.

ويعد تقرير المراجعة الداخلية وسيلة لا يصال نتائج وتوصيات عملية المراجعة ويجب أن يعكس التقرير الصادر جودة عملية المراجعة (Australian National Audit Office, 2012)، ويتلخص الهدف من تقرير المراجعة في إيصال نتائج التقرير إلى أصحاب المصالح في المنشأة. كذلك جعل النتائج أقل غموض وأقل عرضة لسوء الفهم. وتسهيل عملية المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات الصحيحة (Government Accountability Office, 2011). وأوضحت دراسة (أبو الغيط، 2017) أن تقارير المراجعة الداخلية تعتبر بمثابة المرحلة الختامية التي تبلور نشاط وظيفه المراجعة الداخلية ونتائج عملياتها الكثيرة والمتنوعة، وما تحتويه تلك التقارير من بيانات ومعلومات بعد مدخلات أساسية لقرارات عديدة لفئات مستخدمي تلك التقارير.

ويقصد بالإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، قيام المراجعة الداخلية بإعداد ونشر تقارير توفر المعلومات للمستخدمين الخارجيين بهدف مساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وذلك قياساً على تقرير المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة وتقارير مجلس الإدارة (Archambeault et al, 2008).

وقد أوضحت دراسة (خليل، 2015) أن الإفصاح الخارجي عن تقرير المراجعة الداخلية يساعد في الحد من فجوة نقص نوعية محددة من المعلومات لدى أصحاب المصالح الخارجيين لمنظمة الأعمال، كما يحد من التحيز الفئوي لطرف على حساب الأخر، وبالتالي فإن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية سوف يزيد من مسؤولية المراجع الداخلي ويزيد من اهتمامه بالكشف عن أي تلاعب أو غش بالقوائم المالية للمنظمة وبالتالي يحد من فجوة التوقعات.

وتناولت دراسة (محمد، 2011) مدى الحاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها وأثر ذلك على تحسين فعالية حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة للإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية من جانب أصحاب المصالح الخارجيين نظراً لدور هذا التقرير في تدعيم التقارير الخاصة بالآليات الأخرى لحوكمة الشركات، كما أنه مصدر هام لأصحاب المصالح الخارجيين للحصول على معلومات عن وظيفة المراجعة الداخلية، وتحسين فعالية حوكمة الشركات من خلال تحسين فعالية الشفافية لأصحاب المصالح.

وقد أوضحت دراسة (Machdar et al, 2017) أن هناك معلومات داخلية تتوافر لدى إدارات الشركات أو الأطراف الداخلية بالشركات، في الوقت الذي لا تتوافر فيه مثل هذه المعلومات للأطراف الخارجية مثل المستثمرين، والمقرضين، والمحللين الماليين، وغيرهم من المشاركين في السوق، وحتى لو افترضنا جدلاً توافر مثل هذه المعلومات للأطراف الخارجية، فلن تتوافر لديهم في نفس توقيت توافرها لدى إدارة الشركة، وهو الأمر الذي يخلق حالة من عدم تماثل المعلومات بين كلاً من الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية. فإذا أضفنا إلى ذلك وجود تعارض في المصالح بين تلك الأطراف فإنه من الممكن توقع قيام الإدارة بإستغلال ما لديها من معلومات داخلية في تحقيق مصالحها الذاتية حتى ولو على حساب مصالح تلك الأطراف الخارجية.

وأشارت أيضاً دراسة (Lopatta et al, 2016) أن الأطراف الداخلية بالشركة مثل المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بإمكانهم الكثير من المعلومات الملائمة عن أنشطة الشركة وأرباحها، علاوة على القرارات التي قد تؤثر على الأداء المستقبلي للشركة وأسعار أسهمها، ومثل هذه المعلومات لا تتوافر للأطراف الخارجية أصحاب المصلحة.

وأكدت العديد من الدراسات (محمد، 2011؛ كمال، 2012؛ Holt & Dezoort, 2009؛ Archambeault et al, 2008) على حاجة أصحاب المصالح الخارجيين إلى الحصول على معلومات من المراجعة الداخلية، وأثر ذلك في إضفاء المصداقية للقوائم المالية التي تعدها الإدارة وزيادة ثقة المستثمرين وتحسين قرارات الاستثمار وتحسين فعالية حوكمة الشركات.

## 6. طبيعة ومفهوم قرارات منح الائتمان

يعد الائتمان المصرفي أحد أكبر المخاطر التي تواجه البنوك (Fragouli, 2019). حيث يعتبر الائتمان المصرفي هو أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة (عامر، 2019). والذي لم يتقادم مرور الزمن، فإذا كانت الدائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الإستخدام الرئيسي لتلك الأموال. وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وهي في نفس الوقت المصدر الأول لربحيته. غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، فلا يمكن منح قرض دون إحتمال وجود مخاطر مما يوجب على البنوك وضع سياسة ائتمانية على درجة عالية من الدقة من أجل تقادى المخاطر أو تقليلها (على، 2009).

وأشارت دراسة (إسماعيل، 2016) إلى أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي ورخاء المجتمع، فهو أحد الوسائل الهامة التي تعتمد عليها السياسة الإقتصادية للدولة في تحقيق أهدافها، فكما اتسع حجم النشاط الإقتصادي في الدولة كلما إزدادت الحاجة إلى السيولة اللازمة لتغذية هذا النشاط، وتسعى البنوك إلى تحقيق أهداف عامة هي السيولة والربحية والنمو والأمان، وتؤثر قرارات منح الائتمان في تحقيق أهداف البنك على النحو التالي: من خلال قرارات إقراض سليمة تراعى هيكل تكلفة البنك وسياسات تسعير سليمة للخدمات التي يقدمها، ومراعاة سياسات البنوك المنافسة، وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل مستوى متوقع من المخاطر يساعد على تحقيق هدف الربحية للبنك. من خلال بناء محفظة للقروض، تتسم بالتوازن والجودة والتنوع من حيث أنواع القروض وأجال القروض والأنشطة التي يتم تمويلها وتخفيض المخاطر يساعد على تحقيق هدف السيولة بالبنك.

من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه، والذي يتحقق من جهد ائتماني قوى يراعى شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق يحقق هدف النمو بالبنك. من خلال تحقيق هدف السيولة وكفاءة بناء وإدارة محفظة الإقراض ومجمل القرارات الإستراتيجية التي تتخذها إدارة البنك في تسيير مجريات العمل بالبنك، يتحقق هدف الأمان كمحصلة طبيعية لتحقيق الأهداف السابقة.

ويحتل الائتمان المصرفي مكانة هامة ضمن أنشطة البنوك التجارية، وذلك بإعتباره أهم أوجه إستخدامات الموارد المالية البنكية، فعمليات الائتمان المصرفي لا غنى عنها في التطوير المستمر للمؤسسات المالية (Teles et al, 2019)، إلا أنه لا يمكن لهذه الإستخدامات أن تكون مجدية للبنوك إلا بإحترام المبادئ الأساسية للعمليات الائتمانية مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل نوع من أنواع الائتمان البنكي والعمليات اللازمة له.

ولكي يقوم البنك بإجراء عملية الائتمان بإقراض عميل ما، عليه أن يأخذ بمبدأ الحيطة والحذر، قبل إتمام عملية الإقراض (Mustika, 2019)، حيث يعتمد قرار الائتمان على تقدير المخاطر الائتمانية للمقترض (Norden & Weber, 2010)، خاصة وأن البنك يقرض من مصادر أغلبها ليست ملكاً له، لكنها ودائع العملاء. لذلك عليه دراسة كل العوامل التي تعوق قدرة المقترض على سداد القروض الممنوحة له خلال فترة مستقبلية، وبالتالي فإنه لا بد أن يراعى معايير أو محددات منح الائتمان وهي تمثل الحد الأدنى من الجودة التي ينبغي توافرها في الحسابات المدينة (فرج، 2017). وقد أوضحت دراسة (Fragouli, 2019) أن البنوك تتبنى أساليب مختلفة لفحص وتحليل كافة المخاطر التي تعوق سداد القروض قبل منح الائتمان للعملاء وذلك للحد من خسائر هذه القروض.

## 7. علاقة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية بقرار منح الائتمان

إذا كانت المعلومات المحاسبية هي أحد العناصر الهامة والمؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان من قبل المؤسسات المالية، فإن الثقة في هذه المعلومات ومدى الإعتماد عليها يتوقف على ثقة الجهات المانحة للائتمان في الأطراف المسئولة عن مراجعة هذه المعلومات سواء كانت من داخل المنظمة أو خارجها، خاصة وأن المشكلة التي تواجه متخذ القرار ليست في توافر المعلومات ولكنها في الاختيار بين الكم الهائل من المعلومات للوصول إلى المعلومات الملائمة والمناسبة لاتخاذ القرار، الأمر الذي يتطلب التركيز على جودة هذه المعلومات والثقة التي تتمتع بها لكي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للمنظمة طالبة الإقتراض، والتي تؤدي إلى تقييم جيد لقدرة هذه المنظمة على السداد والوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تكون عاملاً أساسياً يعتمد عليه مناحي الائتمان عند اتخاذ قراره بالمنح أو الرفض (خليل، 2014).

وتعتبر قرارات منح الائتمان من أهم العمليات في البنوك التجارية، فالعائد المتولد منها يمثل البند الرئيسي لإيرادات أي بنك. وفي نفس الوقت يحيط بعملية منح الائتمان كثير من المخاطر، فاحتمالات عدم التحصيل تظل قائمة طوال فترة منح الائتمان، لذا يجب أن يقوم مانحو الائتمان بدراسات وافية لكافة المعلومات المتعلقة بالمنظمة وتحليلها قبل اتخاذ قرار الإقراض (إسماعيل، 2016).

وأشار (مطر، 2010) إلى أن البنوك التجارية عادة ما تطلب من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤولى الائتمان، وهنا ينبغي على مسؤولى الائتمان مراعاتهم لتوافر مجموعة من العناصر الأساسية، لكي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة لاتخاذ القرار الصحيح وهي: وصف واضح للقرض، تحليل مخاطر الائتمان، مصادر المعلومات المالية، مصادر المعلومات الإستراتيجية، تحليل وتفسير المعلومات المالية.

وذكرت دراسة (Siam et al, 2011) أن أكثر الأساليب المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الإتمان هي الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي وخاصة النسب المالية. وأشارت مجموعة من الدراسات (Sutthirak & Gonjanar, 2012؛ Campbell & Slack, 2011؛ chakrabarty, 2011) إلى أن مؤشرات قدرة الشركات على خلق القيمة - من وجهة نظر البنوك مانحة الائتمان - تتمثل في مجموعة من العوامل المالية وغير المالية، تشمل:

- المؤشرات المالية: وتتمثل في الربحية، والعائد على الإستثمار، ومعدلات النمو والتحسن في الأداء المالي مستقبلاً، والسيولة والقدرة على السداد.
- المؤشرات غير المالية: وتتمثل في الجوانب البيئية والاجتماعية والأخلاقية، والمعلومات المتعلقة بسمعة الشركة، ومستوى التكنولوجيا المستخدم، وآليات الحوكمة، والمخاطر وكيفية إدارة الخطر.

وأكدت العديد من الدراسات (Artiach et al., 2010؛ Campbell & Slack, 2011) على اعتبار مناحي الائتمان من أصحاب المصالح الخارجيين ذوى الأهمية العالية، كما أكدت على وجود ارتباط قوى بين قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية والحاجة إلى معلومات غير مالية إضافية، وأكدت هذه الدراسات على أن بيئة منح الائتمان تواجه مخاطر مباشرة تتسبب في عدم قدرة المقترض على السداد، ويتطلب ذلك معلومات عن المخاطر المؤثرة حتى تتأكد البنوك من إمكانية تحصيل مستحقاتها. ولهذا اجتمعت الدراسات السابقة على أهمية التوسع في الإفصاح من خلال التقارير المالية لتشمل نوعيات جديدة من المعلومات غير المالية تتعلق بالمخاطر التي تواجهها عمليات الشركة وكيفية إدارة هذه المخاطر.

وكذلك أكدت الدراسات (محمد، 2011؛ كمال، 2012؛ خليل، 2015؛ أبو الغيط، 2017؛ Boyle et al, 2015؛ Holt & Dezoort, 2009؛ Holt & Dezoort, 2009) على حاجة أصحاب المصالح الخارجيين إلى الحصول على معلومات من المراجعة الداخلية، وأثر ذلك في إضفاء المصداقية للقوائم المالية التي تعدها الإدارة وزيادة ثقة المستثمرين وتحسين قرارات الإستثمار وتحسين فعالية حوكمة الشركات. وتعتبر تقارير المراجعة الداخلية بمثابة المرحلة الختامية التي تبلور نشاط تلك الوظيفة ونتائج عملياتها الكثيرة، والمتنوعة وما تحتويه تلك التقارير من بيانات ومعلومات يعد مدخلات أساسية لقرارات عديدة لفئات مستخدمى تلك التقارير (أبو الغيط، 2017).

**مما سبق يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي:**

H1: يؤثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية إيجابياً على قرارات منح الائتمان.  
ويمكن اختبار ذلك الفرض من خلال تقسيمه لمجموعة من الفروض الفرعية، على النحو التالي:  
H1a: يوافق مانحو الائتمان على حجم قرض أكبر في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.  
H1b: يوافق مانحو الائتمان على معدل فائدة أقل في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.  
H1c: يعطى مانحو الائتمان فترة استحقاق أكبر في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.  
H1d: يطلب مانحو الائتمان ضمانات أقل للقرض في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.

## 8. منهجية البحث وتصميم الدراسة التجريبية

### 8.1. طريقة اختبار فرض البحث

يوجد العديد من طرق البحث Research Methods التي يستخدمها الباحثون لاختبار فروض البحث. ولقد تم استخدام الحالة التجريبية في هذا البحث نظراً لاتساع استخدامها في العديد من الدراسات الهامة التي تتعلق بالإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية (Boyle, et al., 2015 , Boyle, 2012 , Holt & Dezoort, 2009). وقام الباحث بعمل حالة تجريبية تتكون من مجموعة من الأسئلة لاختبار فرض البحث الرئيسي والفروض الفرعية وتوزيعها على مانحي الائتمان في البنوك التجارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. وذلك بهدف اختبار فرضيات البحث المقترحة، ذلك بجانب مجموعة من الأسئلة الإضافية لأغراض التحليلات الإضافية المرتبطة بموضوع البحث وللقيام بالمزيد من الاختبارات والحصول على المزيد من النتائج.

### 8.2. مجتمع وعينة الدراسة التجريبية

يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في اقسام الائتمان في البنوك التجارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية، والذين يتخذون قراراتهم بمنح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باعتبارهم الأشخاص المسؤولين عن عملية منح الائتمان، وقد تم اختيار مجموعة من المفردات من بينهم لتمثل عينة الدراسة، ويبلغ عدد مفردات العينة (95) من مانحي الائتمان من العاملين في البنوك.

### جدول 1. بيان عدد قوائم التجربة الموزعة

| بيان   | العدد/النسبة |
|--|--------------|
| عدد القوائم الموزعة                                | 130          |
| إجمالي القوائم المستلمة                            | 110          |
| نسبة الاستجابة                                     | 85%          |
| عدد القوائم المستلمة السليمة                       | 95           |
| نسبة القوائم المكتملة والصحيحة من القوائم المستلمة | 86.3%        |

### 8.3. الأسلوب المستخدم في جمع البيانات

تعد طريقة طرح الأسئلة من أكثر الطرق انتشاراً في جمع البيانات، خاصة اذا تمت من خلال الاتصال المباشر والمقابلة الشخصية، حيث تم تصميم التجربة وتوزيعها مباشرة وإجراء مقابلات شخصية لعينة الدراسة وذلك للحصول على المعلومات المطلوبة بدرجة عالية من الدقة. وقد قام الباحث بتصميم قائمة التجربة بهدف التعرف على مدى تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان، وذلك من خلال معرفة الأثر على كل من؛ حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة.

### 8.4. متغيرات الدراسة وقياسها

بالنظر إلى فرض الدراسة، يمكن تحديد وقياس متغيرات الدراسة كالآتي:

- المتغير المستقل: الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية: استناداً على العديد من الدراسات مثل ( Boyle, et al., 2015, Holt & Dezoort, 2006) سوف يقوم الباحث بقياس الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية من خلال إرفاق تقارير المراجعة الداخلية مع تقارير القوائم المالية للشركات وتقدم هذه التقارير إلى العينة المشاركة في الدراسة لمعرفة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية (ملحق رقم 1).
- المتغير التابع: قرار منح الائتمان: يتمثل المتغير التابع في قرار منح الائتمان، ويقاس من خلال ردود مانحي الائتمان الخاصة بكل من؛ حجم القرض، وسعر الفائدة، ومدة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة (نويجي، 2019، شحاتة، 2014، Chen et al., 2016)، في الحالات الافتراضية البديلة.

### 8.5. التصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات التجريبية

#### ● التصميم التجريبي:

تهدف الدراسة التجريبية إلى اختبار فرض البحث والذي يتعلق بتأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان مقارنة بعدم الإفصاح عن هذه التقارير. وللقيام بالدراسة التجريبية لابد من تحديد التصميم التجريبي الملائم والذي يمكن من اختبار فرض البحث بفعالية. ولاختبار فرض البحث تم استخدام التصميم التجريبي (1×2). كما هو موضح في الشكل رقم (1) والذي يعتمد على تقسيم المتغير المستقل للدراسة (الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية) إلى مستويين، وتتطلب رد من متخذ القرار:

#### الشكل 1. التصميم التجريبي للدراسة (1×2)

| الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية | عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية | المعالجة التجريبية |
|-------------------------------------|---|--------------------|
| القرارات المتعلقة بمنح الائتمان     | القرارات المتعلقة بمنح الائتمان         | أصحاب المصالح      |
| - تحديد حجم القرض                   | - تحديد حجم القرض                       | مانحو الائتمان     |
| - تحديد معدل الفائدة                | - تحديد معدل الفائدة                    |                    |
| - تحديد فترة الاستحقاق              | - تحديد فترة الاستحقاق                  |                    |
| - تحديد الضمانات                    | - تحديد الضمانات                        |                    |

#### • المعالجات التجريبية:

- تتم المعالجة التجريبية على عينة الدراسة من موظفي البنوك في أقسام الائتمان في البنوك التجارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية كالتالي:
- **المعالجة (1):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد حجم القرض.
  - **المعالجة (2):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد معدل الفائدة على القرض.
  - **المعالجة (3):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد فترة الاستحقاق للقرض.
  - **المعالجة (4):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد مبلغ الضمانات المطلوبة لمنح القرض.
  - **المعالجة (5):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد حجم القرض.
  - **المعالجة (6):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد معدل الفائدة على القرض.
  - **المعالجة (7):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد فترة الاستحقاق للقرض.
  - **المعالجة (8):** يقدم للمشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، ويطلب منهم تحديد الضمانات المطلوبة لمنح القرض.

#### • المقارنات بين المعالجات لاختبار الفرض الرئيسي للبحث، والفروض الفرعية المشتقة منه:

لاختبار الفرض الرئيسي للبحث، من خلال اختبار الفروض الفرعية المشتقة منه، سيتم إجراء مجموعة من المقارنات بين نتائج المعالجات على النحو التالي:

جدول 2. المقارنات بين مجموعات المعالجة

| رقم المقارنة | مجموعتا المعالجة محل المقارنة | التأثير   |
|--------------|-------------------------------|---|
| 1            | الأولى والخامسة               | أثر الإفصاح / عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد حجم القرض.                    |
| 2            | الثانية والسادسة              | أثر الإفصاح / عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد معدل الفائدة على القرض.       |
| 3            | الثالثة والسابعة              | أثر الإفصاح / عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد فترة استحقاق القرض.           |
| 4            | الرابعة والثامنة              | أثر الإفصاح / عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد الضمانات المطلوبة لمنح القرض. |

#### 8.6. الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل بيانات الدراسة

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات فبعد أن تم تجميع ردود المشاركين على الحالات التجريبية، واستبعاد الردود غير المكتملة، أو غير الصادقة، تمهيداً لاختبار فرض الدراسة، قام الباحث باستخدام برنامج الاكسيل لتفريغ ردود المفردات المشاركة في التجربة، ثم تم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss الإصدار 22 لأجراء التحليل الإحصائي اللازم للمشاهدات التي تم تجميعها، للتوصل إلى نتائج إحصائية تؤيد قبول أو رفض فرض البحث.

وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة هذه البيانات وهي:

1. اختبار كلوموجروف - سيمرنوف لمجتمع الدراسة ونحتاج إلى هذه النوعية من الاختبارات عندما تتوفر لدينا بيانات لعينة ما، ونريد معرفة التوزيع الاحتمالي للمجتمع الذي سحبت منه هذه العينة.
2. المقاييس الوصفية من وسيط وانحراف معياري، لقياس استجابات أفراد العينات على كل سؤال من الأسئلة. حيث تم استخدام أسئلة القسم الرابع التي اختيراتها في شكل مقياس ليكرت Lickert Scale خماسي الأوزان فإنه سيتم تحليلها باستخدام الوسيط Median.

3. اختبار ويلكوكسن Wilcoxon Signed Rank Test لاختبار معنوية فرض البحث، وقد تم استخدام هذا الاختبار باعتباره أحد أنواع الاختبارات اللامعلمية. وهو أحد أنواع الاختبارات الإحصائية التي يتم الاستعانة بها عندما تكون البيانات الخاضعة للتحليل الإحصائي بيانات وصفية ترتيبية حيث لا يجوز معها استخدام الاختبارات المعلمية لعدم معرفة التوزيع الاحتمالي لوسيط تلك البيانات.

• **تحليل بيانات الحالات العملية:**

ينقسم التحليل الإحصائي لنتائج جودة قائمة التجربة الى ثلاثة محاور من التحليل الإحصائي للنتائج وهي: التحليل الإحصائي لنتائج جودة قائمة التجربة، والتحليل الإحصائي لنتائج فرض البحث، وتحليلات إضافية لاختبار فرض البحث.

• **التحليل الإحصائي لنتائج جودة قائمة التجربة:**

قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار فروض البحث. حيث استخدم اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لمعرفة البيانات التي سيعتمد عليها الباحث مسحوبة من مجتمع توزع مفرداته توزيعاً طبيعياً أم لا تتوزع مفرداته توزيعاً طبيعياً والذي سينعكس في تطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية واللامعلمية. وللتأكد من صدق وثبات والاتساق الداخلي للعناصر المكونة للأسئلة الخاصة بالحالات التجريبية لعينة الدراسة، وذلك باستخدام معامل الثبات كرونباخ الفا Cronbach's Alpha. وذلك على النحو الآتي:

**اختبار كلوموجوروف - سيمنروف: Kolmogorov-Smirnov Test**

أظهرت نتائج اختبار كلوموجوروف - سيمنروف Kolmogorov-Smirnov الواردة في جدول (3) للعينة أن قيمة P-Value تساوى (0.000)، مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن البيانات مسحوبة من مجتمع لا تتوزع مفرداته توزيعاً طبيعياً وبالتالي يعتمد الباحث على الاختبارات اللامعلمية.

جدول 3. One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

| الحالة الثانية       |                         |                        |                     | الحالة الأولى        |                         |                        |                     | N     | Mean                   | Std. Deviation           | Normal Parameters <sup>a,b</sup> |
|----------------------|-------------------------|------------------------|---------------------|----------------------|-------------------------|------------------------|---------------------|-------|------------------------|--------------------------|----------------------------------|
| السؤال 4 مبلغ الضمان | السؤال 3 فترة الاستحقاق | السؤال 2 متوسط الفائدة | السؤال 1 قيمة القرض | السؤال 4 مبلغ الضمان | السؤال 3 فترة الاستحقاق | السؤال 2 متوسط الفائدة | السؤال 1 قيمة القرض |       |                        |                          |                                  |
| 95                   | 95                      | 95                     | 95                  | 95                   | 95                      | 95                     | 95                  | 2.14  | 0.820                  | Most Extreme Differences |                                  |
| 0.62                 | 1.41                    | 0.67                   | 3.09                | 1.29                 | 0.74                    | 1.37                   | 2.14                | 0.820 |                        |                          |                                  |
| 0.671                | 0.592                   | 0.609                  | 0.935               | 0.581                | 0.510                   | 0.566                  | 0.820               | 0.276 |                        |                          |                                  |
| 0.307                | 0.303                   | 0.304                  | 0.249               | 0.336                | 0.402                   | 0.332                  | 0.276               | 0.261 | Test Statistic         |                          |                                  |
| 0.307                | 0.293                   | 0.266                  | 0.166               | 0.336                | 0.271                   | 0.332                  | 0.261               | 0.276 |                        |                          |                                  |
| -0.230               | -0.303                  | -0.304                 | -0.249              | -0.245               | -0.402                  | -0.278                 | -0.276              | 0.276 | Asymp. Sig. (2-tailed) |                          |                                  |
| 0.307                | 0.303                   | 0.304                  | 0.249               | 0.336                | 0.402                   | 0.332                  | 0.276               | 0.276 |                        |                          |                                  |
| .000c                | .000c                   | .000c                  | .000c               | .000c                | .000c                   | .000c                  | .000c               | .000c | .000c                  |                          |                                  |

- a. Test distribution is Normal.  
b. Calculated from data.  
c. Lilliefors Significance Correction.

**اختبار الاعتمادية (معامل كرونباخ الفا):**

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي جدول (4) أن قيمة معامل كرونباخ بلغت 0.716 وهذا دليل على إجابة وصدق وثبات قائمة التجربة.

جدول 4. Case Processing Summary

| %     | N  | Valid | Excluded <sup>a</sup> | Total |
|-------|----|-------|-----------------------|-------|
| 100.0 | 95 |       |                       |       |
| 0.0   | 0  |       |                       |       |
| 100.0 | 95 |       |                       |       |

- a. Listwise deletion based on all variables in the procedure

جدول 5. Reliability Statistics

| المشروع 2   | المشروع 1  | البيان                       |
|-------------|------------|------------------------------|
| 2.325417404 | 553680279  | الموازنة التي تطبقها المؤسسة |
| 7.313045458 | 566052224  | الموازنة على أساس الأنشطة    |
| 5.12371945  | 5.12371945 | الفارق                       |

8.7. التحليل الإحصائي لنتائج اختبار فروض البحث

لاختبار الفرض الرئيسي للبحث استخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test وينقسم التحليل الإحصائي لفرض البحث إلى أربعة محاور: للمقارنة بين ثماني أسئلة؛ السؤال الأول والخامس الخاص بمدى تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد حجم القرض، مقارنة بعدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، السؤال الثاني والسادس الخاص بمدى تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد معدل الفائدة على القرض، مقارنة بعدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، السؤال الثالث والسابع الخاص بمدى تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد فترة استحقاق القرض، مقارنة بعدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، السؤال الرابع والثامن الخاص بمدى تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد الضمانات المطلوبة لحجم القرض، مقارنة بعدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية.



## 8.8. التحليل الوصفي للبيانات

قام الباحث بعمل الإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics للحالات الستة الواردة في قائمة التجربة وذلك لعمل المقارنات بين أسئلة الحالة الأولى والثانية. حيث يقوم التحليل الوصفي للبيانات بعرض الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوسيط لإجابات المشاركين في الدراسة مما يعطي إشارة لاتجاه ردود المشاركين في الحالات التجريبية.

وبالتالي سوف يقوم الباحث بعرض Individual descriptive and Cohern's Descriptive، حيث يمثل Individual description التحليل على مستوى الحالات لإجراء المقارنات، بينما يمثل Cohern's Descriptive تحليل مجمع لمقارنة أسئلة الحالة الأولى والثانية. وبعد إجراء الإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics للحالة الأولى والثانية كانت النتائج كما يتضح من الجدول (6) التالي:

جدول 6. التحليل المجمع للحالات التجريبية Descriptive Statistics

| Maximum | Minimum | Std. Deviation | Mean   | N  |                              |
|---------|---------|----------------|--------|----|------------------------------|
| 4       | 0       | 0.8201         | 2.1368 | 95 | السؤال الأول الحالة الأولى   |
| 2       | 0       | 0.56592        | 1.3684 | 95 | السؤال الثاني الحالة الأولى  |
| 2       | 0       | 0.5097         | 0.7368 | 95 | السؤال الثالث الحالة الأولى  |
| 2       | 0       | 0.58115        | 1.2947 | 95 | السؤال الرابع الحالة الأولى  |
| 4       | 0       | 0.93483        | 3.0947 | 95 | السؤال الأول الحالة الثانية  |
| 2       | 0       | 0.60919        | 0.6737 | 95 | السؤال الثاني الحالة الثانية |
| 2       | 0       | 0.59241        | 1.4105 | 95 | السؤال الثالث الحالة الثانية |
| 2       | 0       | 0.67128        | 0.6211 | 95 | السؤال الرابع الحالة الثانية |

أظهرت نتائج الإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics الموضحة بالجدول السابق أن: هناك إشارة واضحة لمدى تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية كمتغير في الحالات التجريبية وقام الباحث بعمل تحليل مجمع للحالات التجريبية لتوضيح أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان. وذلك من خلال معرفة آراء مناحي الائتمان في البنوك التجارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية، والذين يتخذون قراراتهم بمنح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، باعتبارهم الأشخاص المسؤولين عن عملية منح الائتمان في معرفة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على كل من؛ حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة. وبالتالي تأثير الإفصاح عن هذه التقارير على قرار منح الائتمان ويوضح الجدول (6) الإحصائيات الوصفية Descriptive Statistics للتحليل المجمع للثماني أسئلة الخاصة بالحالات التجريبية:

نلاحظ من الجدول (6) بالنسبة للسؤال الأول في الحالة الأولى والسؤال الأول في الحالة الثانية (المقارنة بين السؤال الأول والخامس) والتي تمثل المقارنة بين قرار منح حجم القرض للشركة (س) طالبة القرض من قبل مناحي الائتمان في البنوك قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية وبعده، فنجد أن: في السؤال الأول - الحالة الأولى والخاص بحجم القرض المطلوب منحة للشركة (س) قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean (2.1368)، بينما السؤال الأول - الحالة الثانية والخاص بحجم القرض المطلوب منحة للشركة (س) بعد الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (3.0947) والذي يعطي إشارة أن هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على حجم القرض، حيث استطاع مناحي الائتمان في البنوك حالة التعرض لتقرير المراجعة الداخلية في الحالة الثانية مقارنة بعدم وجود هذا التقرير في الحالة الأولى، ادراك أهمية هذا التقرير، وما يقدمه من معلومات هامة عن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتطبيق المنشأة لنظام حوكمة الشركات، وهذا ما أدى إلى زيادة ثقة مناحي الائتمان في القوائم المالية المقدمة من الشركة (س) طالبة القرض، ولقد ظهر ذلك من خلال زيادة حجم القرض المقدر تقدمية من قبلهم للشركة (س) محل الدراسة.

وكذلك نلاحظ من الجدول (6) بالنسبة للسؤال الثاني في الحالة الأولى والسؤال الثاني في الحالة الثانية (المقارنة بين السؤال الثاني والسادس) والتي تمثل المقارنة بين قرار معدل الفائدة على القرض للشركة (س) طالبة القرض من قبل مناحي الائتمان في البنوك قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية وبعده، فنجد أن: في السؤال الثاني - الحالة الأولى والخاص بمعدل الفائدة على القرض المطلوب منحة للشركة (س) قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (1.3684)، بينما السؤال الثاني - الحالة الثانية والخاص بمعدل الفائدة على القرض المطلوب منحة للشركة (س) بعد الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (0.6737) والذي يعطي إشارة أن هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على معدل الفائدة على القرض، حيث استطاع مناحي الائتمان في البنوك حالة التعرض لتقرير المراجعة الداخلية في الحالة الثانية مقارنة بعدم وجود هذا التقرير في الحالة الأولى، ادراك أهمية هذا التقرير، وما يقدمه من معلومات هامة عن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتطبيق المنشأة لنظام حوكمة الشركات، وهذا ما أدى إلى زيادة ثقة مناحي الائتمان في القوائم المالية المقدمة من الشركة (س) طالبة القرض، ولقد ظهر ذلك من خلال تقليل معدل الفائدة على القرض المقدر تقدمية من قبلهم للشركة (س) محل الدراسة.

وأيضاً نلاحظ من الجدول (6) بالنسبة للسؤال الثالث في الحالة الأولى والسؤال الثالث في الحالة الثانية (المقارنة بين السؤال الثالث والسابع) والتي تمثل المقارنة بين قرار فترة الاستحقاق على القرض للشركة (س) طالبة القرض من قبل مناحي الائتمان في البنوك قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية وبعده، فنجد أن: في السؤال الثالث - الحالة الأولى والخاص بفترة الاستحقاق على القرض المطلوب منحة للشركة (س) قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (0.7368)، بينما السؤال الثالث - الحالة الثانية والخاص بفترة الاستحقاق على القرض المطلوب منحة للشركة (س) بعد الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (1.4105) والذي يعطي إشارة أن هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على فترة الاستحقاق الخاصة بالقرض، حيث استطاع مناحي الائتمان في البنوك حالة التعرض لتقرير المراجعة الداخلية في الحالة الثانية مقارنة بعدم وجود هذا التقرير في الحالة الأولى، ادراك أهمية هذا التقرير، وما يقدمه من معلومات هامة عن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتطبيق المنشأة لنظام حوكمة الشركات، وهذا ما أدى إلى زيادة ثقة مناحي الائتمان في القوائم المالية المقدمة من الشركة (س) طالبة القرض، ولقد ظهر ذلك من خلال زيادة فترة الاستحقاق على القرض المقدر تقدمية من قبلهم للشركة (س) محل الدراسة.

وأخيراً نلاحظ من الجدول (6) بالنسبة للسؤال الرابع في الحالة الأولى والسؤال الرابع في الحالة الثانية (المقارنة بين السؤال الرابع والثامن) والتي تمثل المقارنة بين قرار الضمانات المطلوبة على القرض للشركة (س) طالبة القرض من قبل مناحي الائتمان في البنوك قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية وبعده، فنجد أن: في السؤال الرابع - الحالة الأولى والخاص بالضمانات المطلوبة على القرض المطلوب منحة للشركة (س) قبل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (1.2947)، بينما السؤال الرابع - الحالة الثانية والخاص بالضمانات المطلوبة على القرض المطلوب منحة للشركة (س) بعد الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يكون الوسط Mean يعادل (0.6211) والذي يعطي إشارة أن هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على الضمانات المطلوبة الخاصة بالقرض، حيث استطاع مناحي الائتمان في البنوك حالة التعرض لتقرير المراجعة الداخلية في الحالة الثانية مقارنة بعدم وجود هذا التقرير في الحالة الأولى، ادراك أهمية هذا التقرير، وما يقدمه من معلومات هامة عن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتطبيق المنشأة لنظام حوكمة الشركات، وهذا ما أدى إلى زيادة ثقة مناحي الائتمان في القوائم المالية المقدمة من الشركة (س) طالبة القرض، ولقد ظهر ذلك من خلال تقليل

الضمانات المطلوبة على القرض المقدر تقدمية من قبلهم للشركة (س) محل الدراسة. ولمزيد من التحليل لاختبار فرض البحث قام الباحث بعمل اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين الأسئلة الخاصة بالحالة الأولى والثانية كما يرد لاحقاً.

#### 8.9. نتائج اختبار فروض البحث:

##### أولاً: بشأن الأثر على حجم القرض (المقارنة الأولى)

###### • الحالة الأولى - السؤال الأول:

قدم الباحث لمناحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد حجم القرض.

###### • الحالة الثانية - السؤال الخامس:

قدم الباحث لمناحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد حجم القرض.

ووفقاً لما سبق يقوم الباحث بعمل اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة السؤال الأول في الحالة الأولى والسؤال الأول في الحالة الثانية (السؤال الأول والخامس) لمعرفة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد حجم القرض.

ويتضح من نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين السؤال الأول والخامس ما يلي:

جدول 7. Ranks

| Sum of Ranks | Mean Rank | N   | Negative Ranks | Positive Ranks | Ties | Total |
|--------------|-----------|-----|----------------|----------------|------|-------|
| 34.00        | 34.00     | 1a  |                |                |      |       |
| 3206.00      | 40.58     | 79b |                |                |      |       |
|              |           | 15c |                |                |      |       |
|              |           | 95  |                |                |      |       |

a. السؤال 1 حالة (2) بعد > السؤال 1 حالة (1) قبل  
b. السؤال 1 حالة (2) بعد < السؤال 1 حالة (1) قبل  
c. السؤال 1 حالة (2) بعد = السؤال 1 حالة (1) قبل

جدول 8. Test Statistics<sup>a</sup>

| السؤال الأول - السؤال الخامس | Z | Asymp. Sig. (2-tailed) |
|------------------------------|---|------------------------|
| -8.227b                      |   |                        |
| 0.000                        |   |                        |

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on negative ranks.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي جدول (8) أن قيمة P-Value تساوي (0.000) وهي نسبة أقل من 0.05. وبناءً على هذه النتيجة رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1، القائل بأن: يوافق مانحو الائتمان على حجم قرض أكبر في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية. وهذا يعني أنه يمكن القول بدرجة 95% أن هناك اختلافاً معنوياً (جوهرياً) بين إجابات العينة في السؤال الأول والخامس. وتقدم هذه النتيجة دليلاً على وجود تأثير للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد حجم القرض وذلك إذ لم يكن هناك تأثير لعوامل أخرى. كما يتضح من الجدول (7) أن متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال الخامس Mean Rank (40.58) أكبر من متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال الأول Mean Rank (34.00) وهذا يعني أنه في ظل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يستطيع منحي الائتمان في البنوك منح الشركة (س) طالبة القرض حجم قرض أكبر عنه في حالة عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، وهو ما يعني قبول فرض الدراسة الفرعي الأول.

##### ثانياً: بشأن الأثر على معدل الفائدة (المقارنة الثانية)

###### • الحالة الأولى - السؤال الثاني:

قدم الباحث لمناحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد معدل الفائدة على القرض.

###### • الحالة الثانية - السؤال السادس:

قدم الباحث لمناحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد معدل الفائدة على القرض.

ووفقاً لما سبق يقوم الباحث بعمل اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة السؤال الثاني في الحالة الأولى والسؤال الثاني في الحالة الثانية (السؤال الثاني والسادس) لمعرفة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد معدل الفائدة على القرض.

ويتضح من نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين السؤال الأول والخامس ما يلي:

جدول 9. Ranks

| Sum of Ranks | Mean Rank | N   | Negative Ranks | Positive Ranks | Ties | Total |
|--------------|-----------|-----|----------------|----------------|------|-------|
| 2113.50      | .0033     | a64 |                |                |      |       |
| 31.50        | 31.50     | b1  |                |                |      |       |
|              |           | c30 |                |                |      |       |
|              |           | 95  |                |                |      |       |

a. السؤال 2 حالة (2) بعد > السؤال 2 حالة (1) قبل  
b. السؤال 2 حالة (2) بعد < السؤال 2 حالة (1) قبل

c. السؤال 2 حالة (2) بعد = السؤال 2 حالة (1) قبل

جدول 10. Test Statistics<sup>a</sup>

|                               |                        |
|-------------------------------|------------------------|
| السؤال الثاني- السؤال السادس  |                        |
| -7.664b                       | Z                      |
| 0.000                         | Asymp. Sig. (2-tailed) |
| a. Wilcoxon Signed Ranks Test |                        |
| b. Based on negative ranks    |                        |

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي جدول (10) أن قيمة P-Value تساوي (0.000) وهي نسبة أقل من 0.05. وبناءً على هذه النتيجة رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1، القائل بأن: يوافق مانحو الائتمان على معدل فائدة أقل في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية. وهذا يعني أنه يمكن القول بدرجة 95% أن هناك اختلافاً معنوياً (جوهرياً) بين إجابات العينة في السؤال الثاني والسادس. وتقدم هذه النتيجة دليلاً على وجود تأثير للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد معدل الفائدة على القرض وذلك إذ لم يكن هناك تأثير لعوامل أخرى. كما يتضح من الجدول (9) أن متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال الثاني Mean Rank (33.00) أكبر من متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال السادس Mean Rank (31.50) وهذا يعني أنه في ظل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يستطيع مانحي الائتمان في البنوك منح الشركة (س) طالبة القرض معدل فائدة أقل على القرض عنه في حالة عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، وهو ما يعني قبول فرض الدراسة الفرعي الثاني.

ثالثاً: بشأن الأثر على فترة استحقاق القرض (المقارنة الثالثة)

• الحالة الأولى - السؤال الثالث:

قدم الباحث لمانحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد فترة الاستحقاق للقرض.

• الحالة الثانية - السؤال السابع:

قدم الباحث لمانحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد فترة الاستحقاق للقرض. ووفقاً لما سبق يقوم الباحث بعمل اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لمقارنة السؤال الثالث في الحالة الأولى والسؤال الثالث في الحالة الثانية (السؤال الثالث والسابع) لمعرفة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد فترة الاستحقاق للقرض.

ويتضح من نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين السؤال الأول والخامس ما يلي:

جدول 11. Ranks

|              |           |     |                |                               |
|--------------|-----------|-----|----------------|-------------------------------|
| Sum of Ranks | Mean Rank | N   |                |                               |
| .0096        | .0048     | a2  | Negative Ranks | السؤال الثالث - السؤال السابع |
| 2115.00      | 33.05     | b64 | Positive Ranks |                               |
|              |           | c29 | Ties           |                               |
|              |           | 95  | Total          |                               |

a. السؤال 3 حالة (2) بعد > السؤال 3 حالة (1) قبل

b. السؤال 3 حالة (2) بعد < السؤال 3 حالة (1) قبل

c. السؤال 3 حالة (2) بعد = السؤال 3 حالة (1) قبل

جدول 12. Test Statistics<sup>a</sup>

|                               |                        |
|-------------------------------|------------------------|
| السؤال الثالث - السؤال السابع |                        |
| -70222b                       | Z                      |
| 0.000                         | Asymp. Sig. (2-tailed) |
| a. Wilcoxon Signed Ranks Test |                        |
| b. Based on negative ranks    |                        |

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي جدول (12) أن قيمة P-Value تساوي (0.000) وهي نسبة أقل من 0.05. وبناءً على هذه النتيجة رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1، القائل بأن: يعطى مانحو الائتمان فترة استحقاق أكبر في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية. وهذا يعني أنه يمكن القول بدرجة 95% أن هناك اختلافاً معنوياً (جوهرياً) بين إجابات العينة في السؤال الثالث والسابع. وتقدم هذه النتيجة دليلاً على وجود تأثير للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد فترة الاستحقاق للقرض وذلك إذ لم يكن هناك تأثير لعوامل أخرى. كما يتضح من الجدول (11) أن متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال الثالث Mean Rank (48.00) أكبر من متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال السابع Mean Rank (33.05) وهذا يعني أنه في ظل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يستطيع مانحي الائتمان في البنوك منح الشركة (س) طالبة القرض فترة استحقاق أكبر عنه في حالة عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، وهو ما يعني قبول فرض الدراسة الفرعي الثالث.

رابعاً: بشأن الأثر على طلب ضمانات على القرض (المقارنة الرابعة)

• الحالة الأولى - السؤال الرابع:

قدم الباحث لمانحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد مبلغ الضمانات المطلوبة لمنح القرض.

• الحالة الثانية - السؤال الثامن:

قدم الباحث لمانحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) مع وجود تقارير المراجعة الداخلية، وطلب منهم تحديد مبلغ الضمانات المطلوبة لمنح القرض. ووفقاً لما سبق يقوم الباحث بعمل اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لمقارنة السؤال الرابع في الحالة الأولى والسؤال الرابع في الحالة الثانية (السؤال الرابع والثامن) لمعرفة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد مبلغ الضمانات المطلوبة لمنح القرض. ويتضح من نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للمقارنة بين السؤال الأول والخامس ما يلي:

جدول 13. Ranks

| Sum of Ranks | Mean Rank | N   | Negative Ranks | السؤال الرابع - السؤال الثامن |
|--------------|-----------|-----|----------------|-------------------------------|
| 1802.50      | 30.55     | a59 |                |                               |
| 27.50        | 27.50     | b1  | Positive Ranks |                               |
|              |           | 5c3 | Ties           |                               |
|              |           | 95  | Total          |                               |

a. السؤال 4 حالة (2) بعد > السؤال 4 حالة (1 قبل)  
b. السؤال 4 حالة (2) بعد < السؤال 4 حالة (1 قبل)  
c. السؤال 4 حالة (2) بعد = السؤال 4 حالة (1 قبل)

جدول 14. Test Statistics<sup>a</sup>

| السؤال الأول - السؤال الخامس  | Z                      |
|-------------------------------|------------------------|
| -7.206b                       |                        |
| 0.000                         | Asymp. Sig. (2-tailed) |
| a. Wilcoxon Signed Ranks Test |                        |
| b. Based on negative ranks.   |                        |

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي جدول (14) أن قيمة P-Value تساوى (0.000) وهي نسبة أقل من 0.05. وبناءً على هذه النتيجة رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل HI، القائل بأن: يطلب مانحو الائتمان ضمانات أقل للقرض في حالة الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية. وهذا يعني أنه يمكن القول بدرجة 95% أن هناك اختلافاً معنوياً (جوهرياً) بين إجابات العينة في السؤال الرابع والثامن. وتقدم هذه النتيجة دليلاً على وجود تأثير للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على تحديد مبلغ الضمانات المطلوبة لمنح القرض وذلك إذ لم يكن هناك تأثير لعوامل أخرى. كما يتضح من الجدول (13) أن متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال الرابع Mean Rank (30.55) أكبر من متوسط رتب مجموعة المعالجة للسؤال الثامن Mean Rank (27.50) وهذا يعني أنه في ظل الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يستطيع مانحي الائتمان في البنوك منح الشركة (س) طالبة القرض ضمانات أقل للقرض عنه في حالة عدم الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية، وهو ما يعني قبول فرض الدراسة الفرعي الرابع.

أما بالنسبة لأثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان بشكل عام، فقد اتضح أن الإفصاح عن هذه التقارير يؤثر بشكل إيجابي على كل من؛ حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة، حيث أدى الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية إلى زيادة حجم القرض المقدر تقديمه للشركة (س)، وكذلك تخفيض معدل الفائدة المطلوب على هذا القرض، وزيادة فترة الاستحقاق الخاصة بالقرض، وكذلك تقليل الضمانات المطلوبة على القرض الخاص بالشركة (س)، وهذا يعني قبول الأربع فروض الفرعية الخاصة بالدراسة، وبالتالي قبول الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن: الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر إيجابياً على قرارات منح الائتمان.

8.10. تحليلات إضافية لاختبار فروض البحث:

قام الباحث بعمل تحليلات إضافية من خلال الأسئلة اللاحقة للتجربة Post-Experimental Questionnaire المرفقة بقائمة التجربة. وتهدف الأسئلة اللاحقة إلى تفسير ما توصلت إليه الحالة العملية من نتائج وتدعيم لفروض البحث. ووفقاً لنتائج اختبار كولموجوروف - سيمنروف الواردة في جدول (15) للعينة أتضح أن P-Value بصفر وإحصائية الاختبار Test Statistic كبيرة في جميع الأسئلة وبالتالي يشير ذلك أن البيانات مسحوبة من مجتمع لا تتوزع مفرداته توزيعاً طبيعياً وبالتالي يعتمد الباحث على الاختبارات اللامعلمية.

جدول 15. One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

| السؤال العاشر | السؤال التاسع | السؤال الثامن | السؤال السابع | السؤال السادس | السؤال الخامس | السؤال الرابع | السؤال الثالث | السؤال الثاني | السؤال الأول | N  | Mean   | Normal Parameters <sup>a,b</sup> |
|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|--------------|----|--------|----------------------------------|
| 95            | 95            | 95            | 95            | 95            | 95            | 95            | 95            | 95            | 95           | 95 | 4.0842 |                                  |
| 4.4421        | 1.1895        | 1.3053        | 4.3368        | 4.5158        | 4.4105        | 4.3053        | 4.3474        | 4.2842        | 4.0842       | 95 | 4.0842 | Std. Deviation                   |
| .67973        | .39396        | .46296        | .78021        | .65009        | .67627        | .77286        | .66474        | .75319        | .69440       | 95 | .69440 | Absolute                         |
| .320          | .495          | .440          | .297          | .351          | .314          | .289          | .279          | .261          | .275         | 95 | .275   | Positive                         |
| .216          | .495          | .440          | .198          | .228          | .223          | .184          | .257          | .215          | .275         | 95 | .275   | Negative                         |
| -.320-        | -.315-        | -.255-        | -.297-        | -.351-        | -.314-        | -.289-        | -.279-        | -.261-        | -.273-       | 95 | -.273- |                                  |

|       |       |       |       |       |       |       |       |       |       |                        |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------------------------|
| .320  | .495  | .440  | .297  | .351  | .314  | .289  | .279  | .261  | .275  | Test Statistic         |
| .000c | .000c | .000c | .000c | .000c | .000c | .000c | .000c | .000c | .000c | Asymp. Sig. (2-tailed) |

- a. Test distribution is Normal.  
b. Calculated from data.  
c. Lilliefors Significance Correction.

ووفقاً لما سبق قام الباحث بعمل اختبار الاحصائيات الوصفية Descriptive Statistics للأسئلة اللاحقة للتجربة وتحليل النتائج الخاصة بها بشيء من التفصيل كالتالي:

جدول 16. الإحصاءات الوصفية للإجابات على الأسئلة اللاحقة

| Std. Deviation | Mean | Maximum | Minimum | N  |                    |
|----------------|------|---------|---------|----|--------------------|
| 0.694          | 4.08 | 5       | 2       | 95 | السؤال الأول       |
| 0.753          | 4.28 | 5       | 2       | 95 | السؤال الثاني      |
| 0.665          | 4.35 | 5       | 2       | 95 | السؤال الثالث      |
| 0.773          | 4.31 | 5       | 2       | 95 | السؤال الرابع      |
| 0.676          | 4.41 | 5       | 2       | 95 | السؤال الخامس      |
| 0.650          | 4.52 | 5       | 2       | 95 | السؤال السادس      |
| 0.780          | 4.34 | 5       | 2       | 95 | السؤال السابع      |
| 0.463          | 1.31 | 2       | 1       | 95 | السؤال الثامن      |
| 0.394          | 1.19 | 2       | 1       | 95 | السؤال التاسع      |
| 0.680          | 4.44 | 5       | 2       | 95 | السؤال العاشر      |
|                |      |         |         | 95 | Valid N (listwise) |

جدول 17. Hypothesis Test Summary

| Decision                   | Sig  | Test                                 | Null Hypothesis                       |   |
|----------------------------|------|--------------------------------------|---------------------------------------|---|
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال الأول equals 3.  | 1 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال الثاني equals 3. | 2 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال الثالث equals 3. | 3 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال الرابع equals 3. | 4 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال الخامس equals 3. | 5 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال السادس equals 3. | 6 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال السابع equals 3. | 7 |
| Reject the null hypothesis | .000 | One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test | The median of السؤال العاشر equals 3. | 8 |

Asymptotic significances are displayed. The significances level is .05.

ووفقاً للنتائج الواردة في الجداول السابقة تبين أن آراء مناحي الائتمان في السؤال الأول المتعلق بأن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية مفيدة وملائمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، كانت إيجابية بشكل كبير حيث بلغ الوسط Mean (4.08) والانحراف المعياري (0.694) كما هو موضح بالجدول (16)، وبالنظر في الجدول (17) تبين أن قيمة P-Value تساوي (0.000) مما يعني قبول العينة بأن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية مفيدة وملائمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وهذا ما أكدت عليه النتائج الإحصائية للحالات التجريبية حيث تم قبول الفروض الرئيسية للبحث القائل بأن: الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر بشكل إيجابي على قرارات منح الائتمان.

بينما كانت آراء مناحي الائتمان في السؤال (الثاني والثالث والرابع) المتعلقين بأن الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وكذلك تحقيق جودة المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين حوكمة الشركات، وأن الإفصاح عن موضوعية واستقلالية المراجعة الداخلية يؤدي إلى زيادة ثقة مناحي الائتمان في تقرير المراجعة الداخلية بشكل خاص وفي القوائم المالية للشركة طالبة القرض بشكل عام عند اتخاذ قرار بمنح الائتمان، إيجابية بشكل كبير حيث بلغ الوسط Mean للسؤال الثاني والثالث والرابع (4.28، 4.35، 4.31) والانحراف المعياري (0.753، 0.665، 0.773) كما هو موضح بالجدول (16)، وبالنظر في الجدول (17) تبين أن قيمة P-Value تساوي (0.000) مما يعني قبول العينة بأن الإفصاح عن هذه المعلومات تؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتحقيق جودة المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين حوكمة الشركات، وكذلك الإفصاح عن موضوعية واستقلالية المراجعة الداخلية يؤدي إلى زيادة ثقة مناحي الائتمان في تقرير المراجعة الداخلية بشكل خاص وفي القوائم المالية للشركة طالبة القرض بشكل عام عند اتخاذ قرار بمنح الائتمان.

ولقد ظهر ذلك من خلال قبول عينة الدراسة للفروض الأربعة الفرعية للدراسة، حيث اتضح أن الإفصاح عن هذه التقارير يؤثر بشكل إيجابي على كل من: حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة وبالتالي قبول الفرض الرئيسي القائل بأن: الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر إيجابياً على قرارات منح الائتمان، ومن ثم قبول عينة الدراسة بأن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، فوفقاً للإجابات الخاصة بالحالة الأولى التي لم تتضمن تقرير المراجعة الداخلية واجابات الحالة الثانية التي تتضمن تقرير المراجعة الداخلية اتضح وجود اختلاف

في إجابات العينة بين الحالة الأولى والحالة الثانية لصالح الحالة الثانية، مما يدل على أن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وبالنظر أيضا للجدول (16) نجد أن قيم الوسيط للسؤال (الخامس، السادس، السابع) أكبر من 4، حيث بلغ الوسيط Mean (4.41، 4.52، 4.34) والانحراف المعياري (0.676، 0.650، 0.780) وبالنظر في الجدول (17) نجد أن قيمة P-Value تساوي (0.000) حيث اتفقت عينة الدراسة على ضرورة إلزام الشركات المصرية بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وهذا يتفق مع إجابة عينة الدراسة على السؤال التاسع حيث اتفقت العينة على أن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يجب أن يكون إلزامي، وكذلك اتفقت عينة الدراسة أنه يجب وضع دليل للمراجعة الداخلية يتضمن رسالتها وأهدافها ومعاييرها المهنية وقواعد السلوك الأخلاق ومسئولياتها تجاه إدارة المخاطر وعمليات الرقابة عليها والحوكمة وبالإضافة إلى نطاق عملها ووضعها في الهيكل التنظيمي الذي يوفر لها الاستقلال، وأن يكون التوقيت المناسب للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية ربع سنوي.

أما بالنسبة للسؤال الثامن والتاسع فقد بلغ الوسيط Mean (1.31، 1.19) والانحراف المعياري (0.463، 0.394) كما هو موضح بالجدول (16)، مما يعني قبول العينة بأن التوقيت المناسب للإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يجب أن يكون ربع سنوي، وأن الإفصاح عن هذه التقارير يجب أن يكون إلزامي. وأخيرا نجد أن قيمة الوسيط للسؤال العاشر في الجدول (16) أكبر من 4 حيث بلغ الوسيط Mean (4.44) والانحراف المعياري (0.680) وبالنظر في الجدول (17) نجد أن قيمة P-Value تساوي (0.000)، وهذا يدل على أهمية الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان، وقد ظهر ذلك من خلا إجابة المشاركين في الدراسة على الأسئلة اللاحقة، وظهر أيضا من خلال اختلاف إجابات العينة على أسئلة الحالة الأولى عن الحالة الثانية، وقبول فروض الدراسة الفرعية وبالتالي قبول الفرض الرئيسي للدراسة.

وقد اتضح من نتائج هذه الأسئلة أن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية مفيدة وملائمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وأن الإفصاح الخارجي عن هذه التقارير يؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، تحقيق جودة المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين حوكمة الشركات.

## 9. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يعرض الباحث في هذه الفرية النتائج التي توصل إليها البحث، ثم استعراض أهم التوصيات التي انتهت إليها الدراسة، وبيان مجالات البحث المقترحة.

### 9.1. نتائج البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة على المستوى النظري في إبراز المساهمة الإيجابية التي يمكن أن يحققها الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات، والحد من الآثار السلبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات، ودعم ثقة المستخدم الخارجي (ويمثلهم في هذه الدراسة مناحي الائتمان) في مصداقية القوائم والتقارير المالية، وعلى المستوى التجريبي في اختبار أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرارات منح الائتمان. ولاختبار الفرض الرئيسي للبحث والفروض الفرعية، تم إجراء دراسة تجريبية على عينة تتكون من مجموعة من مناحي الائتمان العاملين في البنوك. وقد تم تصميم وتوزيع قائمة التجربة على أفراد العينة بصورة عشوائية للتعرف على آراء مناحي الائتمان المشاركين في الدراسة نحو تأثير الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرارات منح الائتمان. وقد تم تصميم حالة عملية. ومن خلال الحالة العملية، قدم الباحث لمناحي الائتمان المشاركين في الدراسة تقارير مالية للشركة (س) في صورتها التقليدية، والتي تتضمن (القوائم المالية الأساسية، إضافة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مع تقرير مراقب الحسابات) بدون وجود تقارير المراجعة الداخلية ومرة أخرى مع وجود تقارير المراجعة الداخلية. وطلب من المشاركين في الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بقرارات منح الائتمان والمتمثلة في (حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة).

وقد اتضح أن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر بشكل إيجابي على كل من؛ حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة، وهذا يعني قبول الأربعة فروض الفرعية الخاصة بالدراسة، وبالتالي قبول الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن: الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر إيجابياً على قرارات منح الائتمان.

كما قام الباحث بعمل تحليلات إضافية من خلال الأسئلة اللاحقة للتجربة Questionnaire Post-Experimental المرفقة بقائمة التجربة (ملحق البحث). وتهدف الأسئلة العامة إلى تفسير ما توصلت إليه الحالة العملية من نتائج وتدعيم لفروض البحث. وقد اتضح من نتائج هذه الأسئلة أن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية مفيدة وملائمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وأن الإفصاح الخارجي عن هذه التقارير يؤدي إلى تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، تحقيق جودة المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين حوكمة الشركات.

### 9.2. المناقشة

في ضوء ما تم التوصل إليه بقبول فرض البحث الرئيسي وهو يؤثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية إيجابياً على قرارات منح الائتمان والمتمثلة في (حجم القرض، سعر الفائدة، وفترة الاستحقاق، والضمانات المطلوبة)، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة بصفة عامة، فقد اتفقت العديد من الدراسات على منفعة وأهمية الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على أصحاب المصالح الخارجيين من مستثمرين ومناحي الائتمان والمحللين الماليين والمراجعين الخارجيين. إلى أن معظم الدراسات السابقة تناولت أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرارات الاستثمار، وذلك باعتبار المستثمرين أحد أصحاب المصالح الخارجيين.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة أكدت على أن مناحي الائتمان أحد أهم أصحاب المصالح الخارجيين المهمين بمنظمة الأعمال، وأن أصحاب المصالح الخارجيين بكافة أنواعهم بحاجة إلى الحصول على معلومات من المراجعة الداخلية، إلا أنها لم تحظى باهتمام كاف من الباحثين، لذلك قام الباحث بدراسة أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان، حيث أصبحت البنوك أكثر استعداداً لمنح ائتمان للشركات بشروط ميسرة وفقاً للعديد من المبادئ والمعايير، وأن قرارات منح الائتمان تعتبر من القرارات الهامة، ولذا فهي تتطلب تقييم وإدارة لمخاطر الائتمان وأن المعلومات المالية وغير المالية أصبحت جزءاً أساسياً في عملية تحليل المعلومات قبل اتخاذ قرار الإقراض. وبالتالي فإن الإفصاح الخارجي عن تقارير المراجعة الداخلية سوف يؤثر في فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومصداقية القوائم المالية، وجودة حوكمة الشركات الأمر الذي سيؤثر على قرار منح الائتمان، وهو ما تم اختباره في هذه الدراسة، اتضح أن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر بشكل إيجابي على قرارات منح الائتمان.

### 9.3. الخاتمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى الحاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها إصفاً عاماً في جمهورية مصر العربية، وكذلك الشكل الذي يمكن أن يأخذه هذا التقرير، وأخيراً، دراسة أثر الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان.

ولتحقيق هدف البحث تم استخدام التصميم التجريبي (1×2) الإفصاح / عدم الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية وقرار منح الائتمان، وتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام عينه مكونه من 95 مشارك من موظفي البنوك العاملين في أقسام الائتمان. وقد اعتمد الباحث على استخدام مجموعة من الإختبارات اللامعلمية لإختبار فرض الدراسة، وتشير النتائج إلى أن هناك حاجة إلى الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية، كما أن هناك اتفاق على أهمية المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية المقترح، وكذلك هناك تأثير للإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية على قرار منح الائتمان، حيث أثبتت نتائج الدراسة التجريبية أن الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يؤثر بشكل إيجابي على قرار منح الائتمان.

#### 9.4. توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنه يمكن عرض بعض التوصيات الهامة وذلك على النحو التالي:
1. ضرورة وضع دليل للمراجعة الداخلية يتضمن رسالتها وأهدافها ومعاييرها المهنية وقواعد السلوك الأخلاق ومسئولياتها تجاه إدارة المخاطر وعمليات الرقابة عليها والحوكمة وبالإضافة إلى نطاق عملها ووضعها في الهيكل التنظيمي الذي يوفر لها الاستقلال.
  2. ضرورة وجود هيئة خاصة تشرف وتنظم معايير الممارسة المهنية والمعايير السلوكية الخاصة بالمراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية أسوة بمعهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية.
  3. ضرورة إلزام الشركات المصرية بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية.
  4. ضرورة وجود ميثاق عمل للمراجعة الداخلية بالشركة ينص صراحة على الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية لأصحاب المصالح من الجهات الخارجية.
  5. إجراء المزيد من الدراسات حول أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على أصحاب المصلحة الآخرين بخلاف مانحي الائتمان.

#### 9.5. البحوث المستقبلية

بناء على المنهج المستخدم في البحث ونتائجه يرى الباحث أن هناك مجالات عديدة تحتاج إلى المزيد من البحث في مجال تقرير المراجعة الداخلية منها ما يلي:

1. أثر الإفصاح الإلزامي عن تقارير المراجعة الداخلية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان.
2. أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على جودة المراجعة الداخلية.
3. أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح.
4. أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية على جودة القوائم المالية.

#### المراجع

- أبو الغيط، محمود جلال محمد، (2017) "الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج. أبو طالب، يحيى، (2019) "أهمية المراجعة الداخلية لحوكمة الشركات"، مجلة المال والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد، (2016) "أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبى، مصر.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2014) "فعالية المصادر الخارجية في أداء خدمات المراجعة الداخلية كمنشآت مضيف للقيمة وأثرها على قرارات منح الائتمان لمنظمات الأعمال دراسة نظرية اختبارية"، الفكر المحاسبى، مصر.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2015) "الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودوره في تحسين حوكمة الشركات والحد من فجوة التوقعات: دراسة نظرية ميدانية"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة.
- شحاتة، السيد شحاتة، (2013) "آليات تضيق فجوة التوقعات في مجال المراجعة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية دراسة انتقادية وميدانية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثاني.
- شحاتة، السيد شحاتة، (2014) "أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان دراسة ميدانية وتجريبية"، مجلة المحاسبة والمراجعة جامعة بني سويف، المجلد الثاني، العدد الأول.
- عامر، إبراهيم جمعة يوسف، (2019) "أثر جودة الإفصاح عن تقارير الإستدامة باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على ترشيد قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية - دراسة ميدانية"، جامعة مدينة السادات، كلية التجارة، قسم المحاسبة.
- على، إبراهيم زكريا عرفات، (2017) "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية (دراسة نظرية وتطبيقية)"، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ.
- على، شريف إبراهيم، (2009) "تفعيل دور حوكمة الشركات في بيئة القطاع المصرفي للحد من مخاطر الائتمان في ضوء مقررات لجنة بازل - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
- على، عبد الوهاب نصر، (2010) "المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، مدخل علمي لمواجهة أزمة دبي العالمية في ضوء تجارب الدول الأخرى"، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
- فرج، هاني خليل، (2017) "أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان: دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- كمال، احمد نبيل محمد، (2012) "دراسة تحليلية للإفصاح عن وظيفة المراجعة الداخلية واثرة على جودة أدائها وقرارات المستثمرين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- محمد، أمجد حسن عبدالرحمن، (2012) "أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون" المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
- محمد، جمال عبيد، (2012) "دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية أعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- محمد، حميدة محمد عبد المجيد، (2011) "الحاجة إلى الإفصاح المحاسبى عن تقرير المراجعة الداخلية لتحسين فعالية حوكمة الشركات" المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثامن.
- محمد، طارق مختار، (2011) "المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق المسائلة في ظل الأزمات الاقتصادية - دراسة حالة على البنك العربي في مصر"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثامن والسبعون.
- مطر، محمد، (2010) "الإجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية"، دار وائل للنشر، عمان.
- نويجي، أحازم محفوظ، (2019) "أثر إلزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية على قرار منح الائتمان - دراسة تجريبية" مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثاني.
- Abbott, L. J., Daugherty, B., Parker, S., & Peters, G. F. 2016. Internal audit quality and financial reporting quality: The joint importance of independence and competence. *Journal of Accounting Research*, 54(1), 3-40.
- Abdullah, R., Ismail, Z., & Smith, M. 2018. Audit committees' involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance. *International Journal of Auditing*, 22(3), 385-403.
- Ackermann, C., Marx, B., & Fourie, H. 2016. Internal Audit Disclosures in Annual Reports of Metropolitan Municipalities in South Africa. *Journal of Governance and Regulation*, 5(1), 44-50.
- Alzeban, A. 2019. Influence of internal audit reporting line and implementing internal audit recommendations on financial reporting quality. *Meditari Accountancy Research*.
- Archambeault, D. S., DeZoort, F. T., & Holt, T. P. 2008. The need for an internal auditor report to external stakeholders to improve governance

- transparency. *Accounting Horizons*, 22(4), 375-388.
- Artiach, T., Darren, L & David, N, 2010. The Determination of Corporate Sustainability Performance. *Accounting & Finance*, 24(1): 31-51.
- Arum, E. 2015. Determinants of internal audit function effectiveness and its implication on financial reporting quality. Available At: <https://www.researchgate.net/publication/301545632>.
- Australian National Audit Office, 2012. Public Sector Internal audit an investment in assurance and business improvement, Australia.
- Boyle, D. M., DeZoort, F. T., & Hermanson, D. R. 2015. The effects of internal audit report type and reporting relationship on internal auditors' risk judgments. *Accounting Horizons*, 29(3), 695-718.
- Boyle, Douglas. M. 2012. The effect of internal audit report type and reporting relationship on internal auditors' judgments, Ph. D. Dissertation Coles College Business, Kennesaw State University.
- Campbell, D., & Slack, R. 2011. Environmental disclosure and environmental risk: Sceptical attitudes of UK sell-side bank analysts. *The British Accounting Review*, 43(1), 54-64.
- Chakrabarty, K. C. 2011. Non-financial Reporting What, Why and How-Indian Perspective (No. id: 4175).
- Chen, P. F., He, S., Ma, Z., & Stice, D. (2016). The information role of audit opinions in debt contracting. *Journal of Accounting and Economics*, 61(1), 121-144.
- Ebaid, I. E.-S. 2011. Internal audit function: an exploratory study from gypitian listed firms. *International Journal of Law and Management*, 53(2), 108-128.
- Fetty, S. 2017. The impact of internal audit function in enhancing the financial reporting quality. *International Journal of Economic Research*.
- Fragouli, E. 2019. "Risk management & performance: A case study of credit risk management in commercial banks.
- Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C., & Lefebvre, Q. 2018. Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. *International Journal of Auditing*, 22(2), 197-213.
- Government Accountability Office. 2011. *Government Auditing Standards*. USA: Comptroller General of the United States.
- Holt, T. P. 2019. The Benefits of Internal Audit Disclosures: A Review of Accounting Research. *The CPA Journal*, 89(3), 51-53.
- Holt, T. P., & DeZoort, T. 2009. The effects of internal audit report disclosure on investor confidence and investment decisions. *International Journal of Auditing*, 13(1), 61-77.
- Holt, T., & Dezoort, T., 2006. The Effects Of Internal Audit Report Disclosure Onperceived Financial Reporting Reliability. *International Journal Of Auditing*, 5(12); 12-44.
- Huq, U. R. (2014). The Effects of Internal Audit Report Disclosure on Investor Confidence and Decisions. *Journal of Business*, 35(2).
- Institute of Internal Auditors (IIA) 2017. International standars for the professional practice of internal audit. The Institute of Internal Auditors homepage. [www.theiia.org](http://www.theiia.org).
- Joksimović, M., & Alseddig, A. 2017. The internal audit as function to the corporate governance. *Megatrend revija*, 14(2), 109-125.
- Kontogeorgis, G. 2018. The Role of Internal Audit Function on Corporate Governance and Management. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*.
- Lopatta, K., Buchholz, F., & Kaspereit, T. 2016. Asymmetric information and corporate social responsibility. *Business & Society*, 55(3), 458-488.
- Machdar, N. M., DRM, A. H. M., & Murwaningsari, E. 2017. The effects of earnings quality, conservatism, and real earnings management on the company's performance and information asymmetry as a moderating variable. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 309-318.
- Maria, R. A. D. U. 2012. Corporate governance, internal audit and environmental audit-the performance tools in Romanian companies. *Corporate Governance*, 11(1), 112-130.
- Mustika, M. 2019. Legal law and principles in the credit in banking. *Jurnal Hukum Volkgeist*.
- Norden, L. and Weber, M. 2010. "Credit line usage, checking account activity, and default risk of bank borrowers". *Review of Financial Studies*, Vol. 23 No. 10, pp. 3665-3699.
- Raiborn, C., Butler, J. B., Martin, K., & Pizzini, M. 2017. The internal audit function: A prerequisite for Good Governance. *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 28(2), 10-21.
- Sartawi, A. 2017. The Impact of Interaction Between Audit Committee and Internal Audit of Enhance the Corporate Governance at Listed Palestinian Companies. *International Journal of Applied Business and Economic Research*.
- Siam, W.Z., K.H. Ali & A. Abdalla. 2011. the utilizing of financial analysis in rationalising decision of granting credit facilities. *International Research Journal of Finance and Economics*. Vol. 69, No. 11:1450- 1487.
- Sutthirak, S., & Gonjanar, P. 2012. The Effects from Asian's Financial Crisis: Factors Affecting on the Value Creation of Organization. *International Journal of Business and Social Science*, 3(16).
- Teles, G., Rodrigues, J., Saleem, K., & Kozlov, S. 2019. Classification Methods Applied to Credit Scoring with Collateral. *IEEE Systems Journal*.
- Teoh Teik Toe, 2014. Corporate Governance: The significance of the duties of directors inpromoting corporate success. Master of Business, University of New castel, Australia.
- Vadasi, C., Bekiaris, M., & Andrikopoulos, A. 2019. Corporate governance and internal audit: an institutional theory perspective. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*.
- Zou, J. 2019. On the Role of Internal Audit in Corporate Governance. *American Journal of Industrial and Business Management*.